

روح المعاني

وكذا في المكاتبين فليس الأمر به للمولى بالنسبة إلى مكاتب واحد أه وهو يشبه الرطانة بالأعجمية .

والأمر للنذب على الصحيح وقيل هو للوجوب وهو مذهب عطاء وعمرو بن دينار والضحاك وابن سيرين وداود وما أخرجه عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن جرير عن أنس بن مالك قال : سألتني سيرين الكاتبة فأبيت عليه فأتى عمر رضي الله تعالى عنه فأقبل علي بالدرة وتلا قوله تعالى فكاتبوهم الخ وفي رواية كاتبه لأضربنك بالدرة ظاهر في القول بالوجوب وجمهور الأئمة كمالك والشافعي وغيرهما على أن المكاتب بعد الطلب وتحقق الشرط الآتي إن شاء الله تعالى مندوبة بيد أن من قال منهم بأن ظاهر الأمر للوجوب كالشافعي لم يقل بظاهره هنا لأنه بعد الحظر وهو بيع ماله بماله للإباحة وادعى أن نديها من دليل آخر وظاهر الآية جواز الكتابة سواء كان البذل حالا أو مؤجلا أو منجما أو غير منجم لمكان الإطلاق وإلى ذلك ذهب الحنفية .

وذهب جمهور الشافعية إلى أنه يشترط أن يكون منجما بنجمين فأكثر فلا تجوز بدون أجل وتنجم مطلقا وقيل إن ملك السيد بعض العبد وباقيه حر لم يشترط أجل وتنجم ورده محققهم وأجابوا عن دعوى إطلاق الآية بأن الكتابة تشعر بالتنجيم فتغني عن التقييد لأنه يكتب أنه يعتق إذا أدى ما عليه ومثله لا يكون في الحال واعترضوا أيضا على القول بصحة الكتابة الحالة بأن الكتابة لو عقدت حالة توجهت المطالبة عليه في الحال وليس له مال يؤديه فيه فيعجز عن الإداء فيرد إلى الرق فلا يحصل مقصود العقد وهذا كما لو أسلم فيما لا يوجد عند حلول الأجل فإنه لا يجوز وأنت تعلم ما في إشعار الكتابة بالتنجيم وأنها تضر الشافعية لأن التجيم الذي تشعر به الكتابة على زعمهم يتحقق بنجم واحد فيقتضي أن تجوز به كما ذهب إليه أكثر العلماء وهم لا يجوزون ذلك ويشترطون نجمين فأكثر وما ذكروه في الإعتراض ليس بشيء فإنه لا عجز مع أمر المسلمين بإعانتهم بالصدقة والهبة والقرض والقياس على السلم لا يصح لظهور الفارق ولعل ما ذكر كالبيع لمن لا يملك الثمن ولا شك في صحته كذا قيل وفيه بحث .

وقال ابن خويز منداد : إذا كانت الكتابة على مال معجل كانت عتقا على مال ولم تكن كتابة والفرق بين العتق على مال والكتابة مذكور في موضعه إن علمتم فيهم خيرا أي أمانة وقدرة على الكسب وبهما الخير فسر الشافعي وذكره البيضاوي أنه روي هذا التفسير مرفوعا وجاء نحو ذلك في بعض الروايات عن ابن عباس وفسرت الأمانة بعدم تضييع المال وقيل ويحتمل أن يكون المراد بها العدالة لكن يشترط على الاستحباب المكاتب أن لا يكون العبد معروفا

بإنفاق ما بيده بالطاعة لأن مثل هذا لا يرجى له عتق بالكتابة وأخرج أبو داود في المراسيل والبيهقي في سننه عن يحيى بن أبي كثير قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا إن علمتم فيهم حرفة وظاهره الإكتفاء بالقدره على الكسب وعدم اشتراط الأمانة وهو قول نقله ابن حجر عن بعضهم وتعقبه بأن المكاتب إذا لم يكن أمينا يضيع ما كسبه فلا يحصل المقصود .

وأخرج عبد بن حميد عن عبدة السلماني وقتادة وإبراهيم وأبي صالح أنهم فسروا الخير بالأمانة